

بلاغ صحفيالسبت 30 ماي 2020

على إثر تداول بعض المنابر الإعلامية لصفقتين تخصان اقتناة اختبارات للكشف السريع عن فيروس كوفيد-19 بمبلغ 400 مليون درهم من طرف شركة واحدة، تنهي وزارة الصحة إلى الرأي العام الوطني أنه هذه الأخبار عارية تماما من الصحة.

وتؤكد الوزارة أنها قامت بعقد صفقة من أجل اقتناة مليوني اختبار للكشف السريع عن فيروس كوفيد-19 طبقا للقوانين الجاري بها العمل في حالة الطوارئ الصحية والتي تحترم مبدأ التناوبية في عقد الصفقات، حيث استشارت الوزارة شركات رائدة على المستوى العالمي في هذا المجال خلافا لما نقلته بعض المنابر الإعلامية، وقد تمت دراسة المقترنات المقدمة من الجانبين التقني والمالي من طرف لجان مكونة من ممثلين عن مختلف المديريات المعنية بالوزارة.

وتجدر الإشارة إلى كون الاختبارات التي تم تقديمها من طرف الشركة التي نالت الصفقة، إضافة إلى كونها أثبتت نجاعتها من الجانب التقني، فإنها تلائم الأجهزة التي توفر عليها المختبرات الوطنية مما سيعفي الوزارة من تحمل تكاليف إضافية لإقتناة أجهزة الكشف.

أما بخصوص كلفة هذه الصفقة والتي بلغت ما يناهز 212 مليون درهم مع احتساب الرسوم والتي لا تلبى حاجيات المملكة بصفة نهائية، فإن الوزارة تؤكد أن الثمنة شراء هذه الاختبارات فهي محددة من طرف الشركة على المستوى العالمي وهي الثمنة التي اقتنت بها عدة دول أوروبية وأسيوية هذه الاختبارات وبكميات تتراوح ما بين 6 ملايين و10 ملايين وحدة للكشف.

وإذ تؤكد الوزارة حرصها على التطبيق الأمثل لكافة المقتضيات القانونية من أجل حسن تدبير الموارد الموضوعة رهن إشارتها، فإنها تهيب بعدم الانسياق وراء الأخبار غير الدقيقة التي تهدف إلى زعزعة الثقة في المنظومة الصحية الوطنية في هذه الظرفية الحساسة التي تعرفها بلادنا.

